



أنقذوا سلمان العودة من الإعدام التعسفي

تقرير حقوقي من إعداد مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان JHR
حول مطالبة المدعي العام السعودي بإعدام الشيخ سلمان العودة

يوليو / تموز 2019



مؤسسة حقوقية مستقلة لدعم العدالة وحماية حقوق الإنسان، تعمل
وفق قواعد وآليات ونظم عمل المنظمات الدولية، وتمتلك شراكة مُعتبرة
مع المنظمات المعنية.

وتُهدف المؤسسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، طبقاً للمعايير
الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية المعنية،
ودعم المظلومين والدفاع عنهم.



إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب أن تكون الغاية الأسمى للأنظمة السياسية، ويحظر انتهاك القانون وارتكاب أفعال ترقى إلى جرائم تمثل اعتداءً على حقوق الإنسان تحت أي مبرر كان، والحق في الحياة أعظم حق نناضل من أجله وندافع عنه، وإنقاذ حياة الإنسان غاية نضحي من أجلها.

محمود جابر - محامي

مدير مؤسسة عدالة

الإعدام التعسفي هو وصف لعمليات القتل الذي تمارسه السلطة الرسمية في الدولة، سواء عن طريق القتل المباشر، أو نتيجة أحكام الإعدام الصادرة بإجراءاتٍ موجزة خالفت المعايير والضمانات اللازمة للمحاكمات العادلة، ومؤسسة عدالة لحقوق الإنسان تعمل على مناهضة عقوبة الإعدام في العالم، وتسعى إلى إلغاء العقوبة، خاصة في الدول التي تسيء استعمالها، وتعد المملكة العربية السعودية من هذه الدول - حيث نفذت مؤخرًا حكم الإعدام بحق 37 مواطنًا، في الثالث والعشرين من إبريل / نيسان 2019، وفي ذات السياق أيضًا يواجه داعية إصلاحي بالسعودية نفس المصير، إنه الدكتور سلمان العودة؛

فقد أفاد نجل العودة أن والده يواجه الإعدام - حيث طالب المدعي العام في السعودية بعقابه بالقتل تعزيرًا - ويذكر أن النيابة تتهم العودة بـ 37 اتهامًا، وذلك عقب اعتقاله تعسفًا، حيث اعتقل مسؤولو أمن الدولة الشيخ سلمان العودة، البالغ من العمر 62 عامًا، من منزله دون أمر قضائي؛

في هذا التقرير تستعرض مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان حالة " العودة " - الذي يواجه الإعدام كنموذج لضحايا الإعدام التعسفي بإجراءاتٍ موجزة.

لمحة تاريخية ونظرة عامة على حالة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية

تشهد المملكة العربية السعودية بصفة عامة، حالة من التضييق على كافة الحقوق والحريات، خاصة الحق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع، فقد تم اعتقال النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكل من ينتقد السلطة الحاكمة، بالإضافة إلى اعتقال نشطاء حقوق المرأة، هذا فضلاً عن حملة اعتقال لأعداد كبيرة من أصحاب المذهب الشيعي بالمملكة، لمجرد تعبيرهم عن معارضتهم للنظام السعودي وقد تعرض البعض منهم لمحاكمة غير عادلة، ثم حكم عليهم بالسجن بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

وتستمر السلطات السعودية في اعتقال واحتجاز العمال الأجانب، وترحيلهم إلى بلدان يتعرضون فيها لخطر التعذيب، والمعاملة القاسية، و انتهاكات حقوق الإنسان.

ومنذ سبتمبر 2017 وحتى الآن، تعرض أكثر من 100 شخصية ممن يوصفون بأنهم علماء دين، للاعتقال التعسفي، و مازال بعضهم رهن الاعتقال.

في 7 مارس/أذار 2019، أعربت 36 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقيادة أيسلندا، عن قلقها البالغ إزاء الوضع الحالي لحقوق الإنسان في السعودية، ويمثل هذا الحدث إدانة غير مسبوقة لسجل السعودية الحقوقي، أمام مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة.

وفي بيان مشترك، ألقاه هارالد أسبيلاند، المندوب الدائم لأيسلندا لدى الأمم المتحدة، دعت الدول الـ 36 السعودية إلى وقف استخدامها المعيب لتشريع مكافحة الإرهاب، وإطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان محاسبة المسؤولين عن قتل الصحفي جمال خاشقجي.

بعد التنويه "بروح التحديث والإصلاح التي تجسدها رؤية السعودية 2030"، أعربت الدول في بيانها المشترك عن قلقها الشديد إزاء حملة القمع المستمرة في البلاد، ضد المدافعين عن حقوق الإنسان و المنتقدين السلميين.

سلمان العودة يواجه عقوبة الإعدام



الإسم	سلمان بن فهد بن عبد الله العودة
المهنة	داعية إسلامي، أستاذ جامعي، مفكر سعودي، ومقدم برامج تلفزيونية.
الميلاد	14 ديسمبر/كانون الأول 1956 (العمر 62 سنة) القصيم - السعودية.

تم القبض عليه في سبتمبر/أيلول 2017، ضمن حملة شملت المئات من علماء المملكة السعودية

احتُجز سلمان العودة في مكان غير معلوم، وظل في عداد المختفين قسرًا، ثم تم حبسه انفراديًا طوال الأشهر الخمسة الأولى من اعتقاله، ولم يُسمح له بالاتصال بأسرته أو محاميه، باستثناء مكالمات هاتفية قصيرة واحدة أجراها بعد شهر من اعتقاله.

في يناير/كانون الثاني 2018، تم نقله إلى المستشفى بسبب تدهور حالته الصحية، ولم يُسمح له بالاتصال بعائلته إلا بعد شهر.

في أغسطس/آب 2018، مثل الشيخ سلمان العودة أمام المحكمة في جلسة سرية، حيث وجهت إليه 37 تهمة، من بينها الانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين، والدعوة إلى إجراء إصلاحات في الحكومة، و"تغيير النظام" في المنطقة العربية.

في مايو/أيار 2019، قُدم إلى محاكمة أخرى في جلسة سرية، وبعد ذلك أبلغ محاميه الأسرة بأن المدعي العام السعودي قد طالب بتوقيع عقوبة الإعدام عليه.

الإعدام بإجراءات موجزة

عقوبة الإعدام هي إزهاق لروح الإنسان التي لا يمكن استعادتها مرة أخرى، وإن الخطأ في تطبيقها، يستحيل تداركه بعد تنفيذها، بعكس العقوبات المقيدة أو السالبة للحرية، ومن ثم كانت تلك العقوبة، هي الأشد والأخطر من بين كافة العقوبات بصفة عامة.

وبناء على ما تقدم فلا يستقيم أن يتم إنزال عقوبة الإعدام بإجراءات سريعة وموجزة، تفتقد إلى الضمانات العادلة، لما تمثله هذه العقوبة من خطورة، وتهديد للحق في الحياة، والذي هو من أعظم الحقوق الإنسانية

وقد أدانت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عقب قيام السعودية بإعدام 37 مواطناً، في بيان لها، حيث نددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليه بهذه الإعدامات، ووصفتها بالمرورة، كما أبدت قلقها إزاء غياب الإجراءات السليمة، وضمانات المحاكمة النزيهة، وسط مزاعم بأنه قد تم انتزاع الاعترافات تحت التعذيب، وناشدت السعودية مراجعة تشريع مكافحة الإرهاب، ووقف تنفيذ أحكام الإعدام، الأمر الذي يشير إلى أن أحكام الإعدام في السعودية، تفتقد إلى ضمانات ومعايير المحاكمات العادلة.

باشليه تدين بشدة عمليات الإعدام الجماعية في المملكة العربية السعودية

الإعدام بإجراءات موجزة

في خلال عام 2018، ظهرت اتجاهات جديدة في عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، وذلك بإصدار العقوبة على خلفية اتهامات سياسية، ضد نشطاء من المنطقة الشرقية بالسعودية، وذلك من خلال تليفيق تهم بالعنف، على أثرها تم استهداف قطاعات جديدة من المجتمع المدني، بمن في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان، ورجال الدين، والنقاد.

وقد أبدى المقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان "بن إيمرسون" مخاوف جدية، بشأن "استخدام عقوبة الإعدام في أعقاب محاكمات جائرة"، وإصدارها ضد الأفراد الضعفاء، ومن يعانون من إعاقات، من بينهم من "أدينوا بجرائم سياسية لا تنطوي على استخدام العنف".

قال إيمرسون، إن السلطات السعودية منعتته من الوصول إلى أشخاص مسجونين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وأعرب عن قلقه إزاء "تعريف الإرهاب الفضياف على نحو غير مقبول" في المملكة، كما طالب السعودية بـ "استحداث آلية... لإعادة النظر في جميع القضايا التي يقضي فيها الأفراد حالياً أحكاماً بالسجن، بتهمة ارتكابهم أفعالاً تشكّل ممارسة لحرية التعبير، أو حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو الرأي، أو الحق في حرية التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات".

كما حث إيمرسون المسؤولين السعوديين، على تضيق التعريف القانوني للإرهاب، ليقصر "على أعمال العنف، أو التهديد بالعنف، والتي ترتكب بدوافع دينية أو سياسية أو أيديولوجية، وتهدف إلى وضع الجمهور أو قسم من الجمهور في حالة من الخوف، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية، على اتخاذ إجراء ما، أو الامتناع عن اتخاذه".

عقوبة الإعدام والشريعة الإسلامية

إن الشريعة الإسلامية تسعى لدرء جميع أنواع العقوبات، التي هي أدنى بكثير من عقوبة القتل، حيث يوجد في مبادئ الشريعة الإسلامية نص صريح، يقول "ادْرؤوا الحدود بالشبهات"، والشبهة تعني خلل في التأكد المطلق من المسألة، فإذا دخلت الشبهة، توجب إيقاف العقوبة المحددة تجاه هذا الموضوع أو الجناية.

وقد عرف أيضًا في مبادئ الشريعة الإسلامية، مبدأ يسمى "حفظ النفس"، أي الحيلولة دائماً دون الوصول إلى إزهاق روح الإنسان، والبحث الجاد لمنع وقوع عقوبة الإعدام، وهذا ما يتوافق مع ما نصت عليه المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فيما يعرف بالحق في الحياة.

خاتمة

ترى "مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان JHR" أنه وبغض النظر، عن طبيعة القضايا وملابساتها والظروف السياسية، فإن حقوق الإنسان تعلو فوق كل شيء، وتتجاوز كل الظروف، أيًا كان جنس المُنتم أو لونه أو ديانتهم أو انتمائه السياسي، فإنَّ للإنسان حقوق و ضمانات، يجب أن يتمتع بها، أثناء محاكمته، بل وقبل محاكمته، فمنذ اللحظة الأولى لتوقيفه، يجب أن يُعامل المعاملة الإنسانية اللائقة، التي نصت عليها كافة العهود والمواثيق الدولية؛ أخصَّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

في الثامن والعشرين من يوليو/ تموز 2019، يواجه سلمان العودة الإعدام في جلسة محاكمة سرية، كما بالإعدام، بعدما طالب الادعاء العام السعودي بتوقيع عقوبة الإعدام عليه تعزيراً، وهو أمر نراه مخالفاً للشريعة الإسلامية، التي تتخذها المملكة السعودية دستوراً وشريعة، ومخالفاً للمواثيق الدولية، التي تعد مصدرًا من مصادر القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تطالب مؤسسة عدالة لحقوق الإنسان - JHR بالآتي:

- وقف عقوبة الإعدام تعزيراً في المملكة العربية السعودية.
- ضرورة التزام المملكة العربية السعودية، بمعايير و ضمانات المحاكمة العادلة، التي نص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
- الإفراج عن الشيخ سلمان العودة والذي تعرض للاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، حيث يتم محاكمته في قضايا ظاهرها سياسي بالدرجة الأولى، فهو لم يرتكب أية جريمة جنائية تستوجب المحاكمة، فضلاً عن أن الاتهامات الموجهة إليه، لا تستوجب اصدار عقوبة الإعدام بحقه.



JUSTICE FOR HUMAN RIGHTS

info@jhrngo.net | www.jhrngo.net | +90 (212) 451 45 11 | @JHRNGO 

Merkez Mah. Degirmenbahce cad. A/11 Airporthill Sitesi D:8

Bahcelivler, Yenibosna, Istanbul | Turkey